العدد 1748 - السنة السادسة
الخميس 23 صفر 1435 - الموافق 26 ديسمبر 2013
Thursday 26 December 2013 - No.1748 - 6th Year

اعتقال قيادي إخواني قبل هروبه ومجند بحوزته أدلة .. وإدانات دولية واسعة للعملية

«المحروسة» تتحرك لفك طلاسم اعتداء «المنصورة».. و«الجماعة» في عين العاصفة

بان كي مون

موقع اعتداء المنصورة

عبداللطيف الزياني

- مصادر أمنية: ضبط المجند أثناء قيامه بتصوير مبنى أمن الدقهلية وتحديد نقاط تمركز قوات التأمين
- الأمم المتحدة تدين «الهجوم الإرهابي» وتبدي انزعاجها من «تدهور حالة حقوق الإنسان والمناخ السياسي»
- «التعاون» يندد ويعرب عن ثقته في قدرة مصر على كشف ملابسات «العمل الإجرامي الجبان»

عواصم - «وكالات»: ألقت سلطات مطار القاهرة الليلة قبل الماضية القبض على قيادي من جماعة الاخوان المسلمين يشتبه بتورطه في انفجار مقر مديرية أمن محافظة الدقهلية قبل هروبه الى تركيا بالإضافة الى شخص آخر في وقت توالت فيه الادانات لهذا الهجوم العنيف..

ونقلت وكالة أنباء الشرق الاوسط عن مصادر أمنية بمطار القاهرة قولها ان معلومات وصلت من لجنة التحقيق الخاصة بانفجار مديرية أمن الدقهلية الى مطار القاهرة تفيد بنية أحد قيادات الاخوان بمحافظة الدقهلية ويدعى ياسر عادل يونس راشد السفر الى خارج البلاد.

وأضافت انه فور وصول تلك المعلومات تم تشديد الاجراءات الأمنية وتبين وجود القيادي بصحبة والدته وصديق له على متن الطائرة التركية المتجهة الى اسطنبول حيث تم القبض عليه واتخاذ الاجراءات اللازمة لتسليمه الى الجهات الأمنية.

وكشفت المصادر انه وفقا للمعلومات الأمنية فان المشتبه فيه ياسر عادل «22 عاما» وهو صاحب محل لأجهزة الحاسب الآلي بمدينة المنصورة ينتمي ووالدته وصديقه لجماعة الاخوان المسلمين وكانت لهم انشطة أثناء اعتصام «رابعة العدوية».

وقالت انه تم تحويل أجهزة الهواتف المحمولة وجهاز الكمبيوتر الشخصي للمشتبه فيه الى المعامل الفنية المتخصصة لفحصها واستخراج جميع المعلومات وأرقام الهواتف فيما تجري حاليا السلطات الامنية تحقيقات مكثفة معهم.

من جانبها نقلت الصحف المصرية امس معلومات تفيد بانه تم إلقاء القبض على مجند يشتبه في انتمائه إلى جماعة الإخوان أثناء قيامه بتصوير مبنى أمن الدقهلية.

وذكرت وكالة الأنباء الرسمية نقلا عن مصادر أمنية في مطار القاهرة، أن المجند وجد وشاب آخر بحوزتهما جهاز كومبيوتر محمول يضم تصويرا كاملا لأحداث العنف التي وقعت في جامعة المنصورة الشهر الماضي، إضافة إلى صور تم التقاطها بالكاميرا التي ضبطت في حوزتهما لنقاط تمركز القوات المكلفة بتأمين مديرية أمن الدقهلية، وتصوير للمبنى من عدة زوايا مختلفة.

وعن السيناريو الذي تمت به عملية التفجير فقد نقلت «اليوم السابع» عن مصادر أنه ناتج عن خرق أمني حيث كان هناك اجتماع تعقده مديرية الأمن يضم المدير ومساعديه لبحث سبل تأمين الاستفتاء على الدستور المقرر يومي الرابع والـ15 من يناير المقبل.

وأضافت المصادر أن الجناة رسموا سيناريو الجريمة بناء على توصلهم إلى اجتماع المديرية ومن ثم قاموا بتفخيخ السيارة ووضعها قرب المبنى، وبحسب الصحيفة فإن الجناة كانوا يعتمدون على معلومات تصلهم عن مواعيد الاجتماعات وتجمع أكبر قدر من القيادات الأمنية لتنفيذ أعمالهم الإرهابية.

كما أن المعلومات الأولية تشير إلى أن الملاحقات الأمنية للإرهاب في سيناء جعلت عددا منهم يهرب الى محافظات الدلتا.

وكانت وسائل إعلام مصرية أعلنت تبني جماعة أنصار «بيت المقدس» مسؤوليتها عن حادث تفجير مديرية أمن الدقهلية، الذي وقع فجر الثلاثاء وأسفر عن مقتل 15 شخصا وإصابة أكثر من 100 شخص، رغم عدم صدور أي بيان من التنظيم نفسه.

واستبق اعتداء المنصورة وضع اللبنة الأولى لخريطة الطريق في مصر ألا وهي الاستفتاء بشأن مشروع الدستور الجديد الذي أعلنت جماعة الإخوان مقاطعته.

وخلفت عملية الدقهلية خسائر بشرية ومادية بالجملة، فنحو 15 قتيلا وأكثر من 100 جريح سقطوا في انفجار اتسع محيطه على نحو عشرين كيلومترا.

وكانت السيارة التي استخدمت في الانفجار محملة بعشرات الكيلوغرامات من المتفجرات ما أسفر عن انهيار واجهة مبنى المديرية وانهيار جزئي في عدد من المباني القريبة، بينها مجلس مدينة المنصورة والمسرح القومي والمصرف المتحد إضافة الى تحطم أكثر من عشرين سيارة منها ما هو تابع للشرطة ومنها ما هو على ملك مواطنين.

وقام الآلاف من أهالي المنصورة بتشييع الضحايا من مسجد النصر بالدموع والهتافات المعادية للإخوان. موكب لم يخل من صور الرجل القوي في البلاد وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي قبل أن تغرب شمس يوم كتب بالدم سطرا آخر في تاريخ مصر.

من جانبه دان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون «الهجوم الإرهابي» على مديرية امن الدقهلية في مدينة المنصورة معربا عن تعازيه لاسر الضحايا وللحكومة والشعب المصري.

وقال بان في بيان أنه لا يوجد «سبب يمكن أن يبرر مثل هذه الأعمال الإرهابية» مطالبا بالعمل السريع من أجل تقديم الجناة أمام العدالة.

ومن جانب اخر نقل البيان «انزعاج» بان مما وصفه ب«تدهور حالة حقوق الإنسان والمناخ السياسي في مصر» مشيرا الى الحكم على ثلاثة من النشطاء البارزين في مجال حقوق الإنسان لمدة ثلاث سنوات في السجن يوم الاحد الماضي. واشار الى مداهمة السلطات المصرية الأسبوع الماضي احدى منظمات حقوق الانسان في سياق الاحتجاجات على القانون الجديد.

ورأى ان هذه الإجراءات تعمل على «تقييد الفضاء السياسي باعتبارها مخالفة لروح الثورة التي بدأت منذ ثلاث سنوات عندما خرج المصريون الى الشارع للمطالبة بالحرية والديمقراطية بشجاعة وحزم».

وقال ان السلطات المصرية ملتزمة بإجراء استفتاء على الدستور المقترح على أن تليه الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

ودعا المصريين إلى إيجاد أرضية مشتركة تضمن توافق الآراء حول انتقال ديمقراطي في البلاد.

وجدد البيان تأكيد موقف الامم المتحدة الداعم لمصر موضحا «ان الأمم المتحدة منخرطة تماما في دعم مصر العضو المهم في الامم المتحدة وان الأمين العام ملتزم التزاما كاملا بدعم هدف الشعب المصري بحياة مستقرة وديمقراطية ومزدهرة».

ودان مجلس التعاون لدول الخليج العربية الهجوم كذلك ،

وقال الأمين العام للمجلس الدكتور عبداللطيف الزياني في بيان ان المجلس يدين بشدة حادث التفجير الإرهابي الذي استهدف مقر مديرية الأمن في مدينة المنصورة بمحافظة الدقهلية في مصر.

ووصف الزياني حادث التفجير بأنه «عمل إجرامي جبان» يتعارض مع المبادئ والقيم الانسانية والأخلاقية مؤكدا إدانة مجلس التعاون لهذا الحادث الإرهابي الشنيع.

ورأى ان التفجير يهدف إلى زعزعة أمن مصر واستقرارها وترويع الآمنين وتعطيل الجهود الرامية لبسط الأمن والاستقرار في ربوعها ولا يستفيد منه إلا الذين لا يريدون الخير والأمان لمصر وشعبها. وأعرب عن ثقته في قدرة الأجهزة الامنية المصرية على كشف ملابسات هذا الحادث الإجرامي والقبض على الجناة وتقديمهم إلى العدالة لينالوا جزاءه

من جانبها دانت الحكومة الجزائرية بشدة التفجير . وقال الناطق باسم وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية عمار بلاني في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية انه «في هذه الظروف الأليمة وأذ نجدد إدانتنا التامة للارهاب بكل أشكاله ومهما كانت دوافعه نتقدم بأصدق تعازينا لعائلات وأقارب الضحايا ونؤكد تضامننا الكامل مع الشعب المصري الشقيق».

الحملات الأمنية في المنطقة مستمرة لتطهيرها من العناصر المسلحة

إحباط محاولة تخريبية في سيناء .. تتحمل مسؤوليتها «حماس»

القاهرة - «وكالات»: أعلن المتحدث العسكري للجيش المصري امس، أن قوات الجيش الثاني الميداني تمكنت من إحباط محاولة لأحد أعضاء حركة المقاومة الإسلامية «حماس» لتفجير أحد المواقع الأمنية في شمال سيناء.

وقال العقيد أحمد محمد علي، في بيان إن عناصر الجيش الثاني، بالتعاون مع الشرطة المدنية، تمكنت من القبض على «المدعو» جمعة خميس محمد بريكة، فلسطيني الجنسية، وينتمي إلى حركة حماس. وذكر المتحدث العسكري أنه بتوقيف المتهم، أثناء قيادته سيارة «مرسيدس» بيضاء اللون، تحمل لوحات شمال سيناء، تبين أنه بدون إقامة. وبالتحقيق معه «اعترف باعتزامه تفجيرها بأحد المواقع الأمنية الحيوية بالدولة».

كما أشار البيان إلى أن «عناصر إنفاذ القانون» بشمال سيناء، تمكنت أيضا من القبض على أربعة أشخاص، بينهم شخص يُدعى أحمد عزمي حسن، والذي وصفه المتحدث العسكري بأنه «أحد العناصر التكفيرية الخطرة» بمدينة العريش.

وأضاف أن المداهمات التي قامت بها عناصر الجيش والشرطة مؤخرا، أسفرت عن حرق وتدمير 28 «عشة»، تستخدمها «العناصر التكفيرية كنقاط انطلاق لتنفيذ عملياتها الإرهابية»، وكذلك تدمير سيارة «هيونداي» بدون لوحات معدنية.

كما أسفرت مداهمات قامت القوات بتنفيذها في عدة مناطق غرب قناة السويس، في نطاق محافظات الإسماعيلية وبورسعيد والشرقية، عن القبض على 60 شخصا، وصفهم البيان بـ«العناصر الإجرامية»، وعدد من القذائف الصاروخية. يُذكر أن حركة حماس، التي تسيطر على قطاع غزة، كانت قد جددت تأكيدها، في و الثلاثاء، عدم تدخلها في الشأن المصري، كما أعربت عن استهجانها لمحاولات «الزج باسمها» في تفجير مديرية أمن الدقهلية».

ونقل «المركز الفلسطيني للإعلام»، المقرب من حماس، عن الناطق باسم الحركة، سامي أبو زهري قوله إنه «لا علاقة لحماس، لا من قريب ولا من بعيد، بهذا الحادث، ولا غيره من الأحداث في الساحة المصرية».

الى ذلك اعلنت سلطات الامن في مصر امس القاء القبض على عضو في كتائب «الفرقان» المرتبطة بتنظيم «القاعدة» في حملة نفذها قطاع مصلحة الأمن العام بشمال سيناء.

افراد من الجيش المصري في سيناء

قنديل في قبضة الشرطة .. بـ«المرزعة»

هشام قنديل

القاهرة - «كونا»: قال مصدر امني بوزارة الداخلية امس انه تم نقل رئيس الوزراء السابق هشام قنديل الى سجن ملحق المزرعة بمنطقة سجون «طرة» جنوب القاهرة لتنفيذ الحكم القضائي الصادر ضده.

واوضح المصدر الامني في تصريح لوكالة انباء الشرق الاوسط انه «تم ترحيل قنديل الى محبسه وسط حراسة امنية بعد ان اعلنت وزارة الداخلية الليلة قبل الماضية القاء القبض عليه بأحد الطرق الجبلية اثناء محاولته الهرب الى السودان برفقة احد مسؤولي تنظيم الاخوان واحد الاعضاء السابقين في مجلس الشورى المنحل».

وجاءت عملية القبض على قنديل تنفيذا لحكم محكمة «جنح مستأنف الدقي» التي ايدت حكم حبسه سنة لعدم تنفيذه احكاما قضائية ابان توليه منصبه.

وكان عدد من العاملين بشركة «طنطا للكتان» اقاموا دعوى قضائية ضد رئيس الوزراء السابق لامتناعه دون ابداء اسباب عن تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الاداري ببطلان خصخصة الشركة والزام الحكومة بفسخ عقد البيع المبرم بينها وبين رجل اعمال عربي مع اعادة الشركة الى ملكية الدولة مرة اخرى وعودة كل عمالها لسابق اوضاعهم قبل الخصخصة.

الجيش المصري يرد على صورة السيسي و«الجواسيس»: قديمة

القاهرة - «وكالات»: رد الجيش المصري على حملة شنها ناشطون عبر مواقع التواصل الاجتماعي ضد اتهامات التخوين التي تطال شخصيات قيادية في حركة «6 أبريل» عمدوا خلالها إلى نشر صورة تجمعهم بوزير الدفاع، الفريق أول عبدالفتاح السيسي، بالقول إن الصورة «قديمة» وكانت خلال «لقاءات معلنة».

وقال الناطق باسم القوات المسلحة المصرية: «تداولت صفحات على شبكات التواصل الاجتماعي» صورة السيسي إلى جانب اللواء محمود حجازي، مدير المخابرات الحربية بمجموعة من الشباب والنشطاء السياسيين.. الصورة المشار التقطت في فبراير 2011 ، وجاءت في إطار سلسلة اجتماعات نظمها أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة مع مختلف القوى السياسية والحركات الوطنية والشبابية».

وأضاف الناطق العسكري أن السيسي كان في تلك الفترة «مديراً للمخابرات الحربية وممثلا عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بينما كان حجازي رئيسا لهيئة التنظيم والإدارة، لافتا إلى أن القوات المسلحة في تلك الفترة «استمعت لآراء كافة القوى السياسية والشبابية في لقاءات معلنة دون إقصاء أو إبعاد لفصيل دون الآخر».

وكان ناشطون سياسيون وشخصيات قيادية في حركة «6 إبريل» قد تداولوا على نطاق واسع صورة تظهر السيسي مع المدون وائل غنيم، ومؤسس «6 أبريل» أحمد ماهر، والناشطة أسماء محفوظ، وقد عرضت محفوظ بدورها الصورة عبر حسابها بموقع تويتر وعلقت بسخرية على الاتهامات الموجهة اليوم ضد الناشطين بالقول: «صورة تذكارية تجمع الخونة والعملاء والجواسيس مع سيادة الفريق رئيس المخابرات المصرية عبدالفتاح السيسي». يشار إلى أن تعليق محفوظ جاء في سياق حملة احتجاج للناشطين المصريين بعد حكم السجن لثلاث سنوات بحق ماهر والناشط أحمد دومة بسبب مشاركتهما في مظاهرة، وقد علقت محفوظ على الحكم بالقول: «أقتل شعب تاخد براءة واللي يتظاهر ضدك سجن 3 سنين».

الصورة التي تجمع السيسي باعضاء حركة 6 ابريل